al-Ihkam: Jurnal Hukum dan Pranata Sosial, 17 (2), 2022: 578-610
ISSN: 1907-591X, E-ISSN: 2442-3084
DOI: http://doi.org/10.19105/al-Ihkam.v17i2.6170

Al-'Unfu fî al-Tarbiyah min Mandzûr al-Tashrî' al-Indûnîsî wa al-Sharî'ah al-Islâmiyah

Mohammad Kosim
Institut Agama Islam Negeri Madura, Indonesia
email: kosim@iainmadura.ac.id

Faqihul Muqoddam
Institut Agama Islam Negeri Madura, Indonesia
email: faqihulmuqoddam@iainmadura.ac.id

Faidol Mubarok
Universitas Islam Negeri Sunan Kalijaga, Indonesia
email: faidjudah18th@gmail.com

Article history: Received: April 20, 2022, Accepted: December 28, 2022, Published: December 31, 2022

Abstract:

Violence on children has become a big unsolvable problem in Indonesian education. In fact, the government has ratified some Laws to protect them from any form of violence. Likely, Islam as the mostly followed religion in the country does the same through its mission called *rahmatan li al-alamin* or blessing for all. This research relies on a question on how far the Indonesian rules and Islamic law concern on this issue by protecting children from any violence. Using qualitative method in the law research and documentary analysis, it is found that the Indonesian Laws have been sufficient for that purpose as they prohibit all forms of violence against students. Along with it, the perpetrators deserve for punishment due to the mistakes level while the victims deserve for recovery and trauma healing to grow their optimism. In line with that, Islamic law also prohibits any violence because it breaks the purpose of shariah,

Author correspondence email: kosim@iainmadura.ac.id
Available online at: http://ejournal.iainmadura.ac.id/index.php/alihkam/
Copyright (c) 2022 by Al-Ihkam, Jurnal Hukum dan Pranata Sosial

namely enforcing the goodness (*maslahah*) and avoiding the harm (*mudarat*). However, Islamic law still tolerates hitting a child for the sake of education and their goodness as long it is performed softly and becoming the very last option. Both laws, therefore, strengthen each other to protect children from any form of violence mainly at the education sphere.

Keywords:
Violence; Education; Students; Law; Shariah

ملخص البحث

لا يزال العنف نحو الأطفال في عالم التربية مشكلة كبيرة لم يتم حلها، وخاصة في إندونيسيا. في الواقع، وضعت الحكومة عددا من القوانين واللوائح لحماية الأطفال من العنف. وبالمثل، فإن الإسلام – وهو دين غالبية سكان إندونيسيا – موجود ليكون رحمة للعالمين. والسؤال الذي نركز عليه في هذا البحث هو، كيف تحمي القوانين واللوائح الحالية الطلاب من أعمال العنف، وكيف تولي الشريعة الإسلامية اهتماما للحد من العنف على الأطفال؟ ومن خلال المنهج النوعي مع البحوث القانونية وتحليل الوثائق، تبين أن القوانين واللوائح الموجودة كافية لحماية الأطفال من العنف. فالأنظمة القائمة، تمنع جميع أشكال العنف ضد الطلاب، حيث يجب معاقبة الجناة وفقا لدرجة الخطأ والذنب، ويجب تقديم المساعدة للضحية للقضاء على الصدمة وتعزيز التفاؤل، ويجب التعاون من جميع الأطراف التصدي للعنف معا. من جهة أخرى، فإن الشريعة الإسلامية تمنع وتحظر العنف ضد الأطفال لأنه يتعارض مع الغرض من الشريعة الإسلامية، وهو تحقيق الصلاح ورفع الضرر. ومع ذلك، فإن الشريعة الإسلامية تنص على السماح باستخدام العنف للأغراض التربوية من أجل مصلحة الطفل، ولكن يجب أن يتم ذلك بحذر بعناية وكملاذ أخير بعد استخدام جميع الأساليب الأخرى. إن القوانين واللوائح في إندونيسيا والشريعة الإسلامية تعزز

بعضها البعض بشكل أساسي لحماية الأطفال من العنف، وخاصة في مجال التربية.

الكلمات المفتاحية:

العنف؛ التربية؛ الطلاب؛ القانون؛ الشريعة الإسلامية

المقدمة

العنف ضد الطلاب مشكلة تعليمية رئيسية لم يتم حلها حتى الآن. ويتضح ذلك من البيانات العالية المتعلقة بالعنف ضد الأطفال في العديد من البلدان. أثبتت نتائج بحث سوزان هيليس وآخرون لعام 2016 بشأن 38 تقريرا عن إساءة معاملة الأطفال من 96 دولة أن ما معدله 50٪ أو حوالي 1 مليار طفل تتراوح أعمارهم بين 2–17 سنة في العالم تعرضوا للعنف الجسدي والجنسي والعاطفي والإهمال الذي حدث في مناطق آسيا وأفريقيا وأمريكا الشمالية[1]. أفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في عام 2021 أن 4.4 مليون طفل من 129 دولة تعرضوا للعنف، خاصة في جنوب آسيا وشرق آسيا وآسيا الوسطى. ارتفع هذا الرقم بنسبة 80٪ عن عام 2017[2]. في عام 2022، ذكرت مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها أن حالات العنف ضد الأطفال هي بالفعل مشكلة عالمية. ما

[1]UNICEF, *Global Annual Results Report 2021: Every Child Is Protected from Violence and Exploitation*, https://www.unicef.org/reports/global-annual-results-2021-goal-area-3 .

[2]Adaugo Amobi & Howard Kress Susan Hillis, James Mercy, 'Global Prevalence of Past-Year Violence Against Children: A Systematic Review and Minimum Estimates', *Pediatrics* 137 (3), 2016, https://doi.org/https//doi.org/10.1542/peeds.2015-4079.

يقدر بنحو 1 مليار طفل هم ضحايا العنف كل عام. وهذا يعني أن نصف جميع الأطفال في جميع أنحاء العالم يتعرضون للعنف كل عام[3].

في إندونيسيا، أفاد المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة أنه في عام 2015، تعرض ما يصل إلى 84.1٪ من الأطفال للعنف في البيئة المدرسية. وتعد الحالات في إندونيسيا الأعلى مقارنة بفيتنام (79.2٪) ونيبال (79٪) وكمبوديا (72.8٪) وباكستان (43.5٪)[4]. يظهر التقرير الأخير (2022م) الصادر عن وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل أنه لا يزال هناك مستوى عال من العنف ضد الأطفال، خاصة عند الأطفال الذين في سن الدراسة. واستنادا إلى مستوى التربية، يظهر تقرير تمكين المرأة وحماية الطفل أن العنف ضد الأطفال في نطاق المدارس الابتدائية بلغ 1,601 حالة، والمدارس الإعدادية 1,832 حالة، والمدارس الثانوية 2,459 حالة. وتشمل مستويات التعليم الثلاثة هذه البيئة التي تسجل أعلى نسبة من العنف ضد الأطفال مقارنة بمستويات التعليم الأخرى. واستنادا إلى العمر، أفادت تمكين المرأة وحماية الطفل بأن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و17 عاما معرضون بشكل خاص للعنف مع 2,738 حالة[5].

---

[3]Centers for Disease Control and Prevention, *Preventing Violence against Children and Youth Globally*, https://www.cdc.gov/violenceprevention/childabuseandneglect/vacs/fastfact.html .

[4] International Center for Research on Women, *Are Schools Safe and Gender Equal Spaces? Finding of a Baseline Study of School Related Gender-Based Violence in Five Countries in Asia*, https://www.icrw.org/publications/are-schools-safe-and-gender-equal-spaces/.

[5]Kementerian Pemberdayaan Perempuan dan Perlindungan Anak (P3A), 'Peta Sebaran Kasus Kekerasan Anak', https://kekerasan.kemenpppa.go.id/ringkasan.)KP3A).(KP3A).(KP3A).(KP3A).(KP3A).(KP3A.(Kementerian Pemberdayaan Perempuan dan Perlindungan Anak (KP3A), "Peta Sebaran Kasus Kekerasan Anak," 2022.

في التقرير ذاته، فصلت تمكين المرأة وحماية الطفل أيضا أنواع وحالات العنف التي تحدث غالبا في شكل عنف جنسي (3,393)، وعنف جسدي (2,605)، وعنف نفسي (2,582). وأظهر التقرير نفسه أيضا أن عدد حالات العنف في البيئة المدرسية بلغ 275 حالة بإجمالي 339 ضحية. وبالمقارنة مع المحافظات الأخرى، فإن جاوة الشرقية (443 ضحية)، وجاوة الوسطى (381 ضحية)، وجاوة الغربية (366 ضحية) هي المقاطعات التي لديها أكبر عدد من حالات العنف ضد الأطفال في إندونيسيا[6].

في أوائل عام 2022م، أبلغت اللجنة الإندونيسية لحماية الطفل (KPAI) أيضا عن عدد شكاوى العنف ضد الأطفال التي بلغت 2,982 حالة مع تفاصيل العنف الجسدي (574 حالة)، والعنف النفسي (515 حالة)، والعنف الجنسي (859 حالة)، وضحايا المواد الإباحية (345 حالة)، وضحايا الإهمال (175 حالة)، وضحايا الاستغلال (147 حالة)، وارتكاب الجرائم القانونية (126 حالة)، والقتل (35 حالة)، وضحايا المشاجرات (14 حالة). وقعت جميع هذه الحالات خلال عام 2021.[7]

والبيانات المذكورة أعلاه معززة أيضا بالنتائج التي توصلت إليها "توتي بوديراهايو ونوفري سوسان" اللتان درستا العنف ضد الأطفال في المدارس. ومن بين 400 عينة من الطلاب تمت دراستها، قال معظم الطلاب إنهم تعرضوا للعنف. وكان معظم مرتكبي العنف وضحاياه من زملائهم من الطلاب أيضا (82.25 في

[6]Ibid.

[7]Komisi Perlindungan Anak Indonesia (KPAI), 'Catatan Pelanggaran Hak Anak Tahun 2021 dan Proyeksi Pengawasan Penyelenggaraan Perlindungan Anak Tahun 2022', https://www.kpai.go.id/publikasi/catatan-pelanggaran-hak-anak-tahun-2021-dan-proyeksi-pengawasan-penyelenggaraan-perlindungan-anak-tahun-2022.

المائة)، يليهم العنف الذي يمارسه المعلمون ضد الطلاب (44.25 في المائة)، والعنف الذي يمارسه موظفوا المدارس ضد الطلاب (0.49 في المائة). وتشمل أشكال العنف المرتكب العنف اللفظي/الجسدي العنف غير المباشر (94.5٪)، والعنف الجسدي بنسبة 85.5٪ (سواء الذي يتم مباشرة أو باستخدام الأدوات)، والعنف غير المباشر (69.5٪)، والعنف القمعي (28٪)[8].

إن العنف الذي يحدث في المؤسسات التربوية، إلى جانب مختلف الآثار السلبية التي يعاني منها الضحايا، سوف يتداخل إلى حد كبير مع مسار تعليم الأطفال في المدارس. حيث يصبح الأطفال خائفين ومصدومين من المجيء إلى المدرسة، و كذلك بفعل العنف لا تعتبر المدرسة مكانا آمنا ومريحا للدراسة، كما يشعر الآباء بالقلق على سلامة أطفالهم أثناء وجودهم في المدرسة. وعلاوة على ذلك، فإن المدارس التي تبذل جهدا كبيرا وتلعب دورا فعالا على نطاق واسع في تنمية الإمكانات، وتشكيل الشخصية، وتعزيز إنجازات الطلاب، تصبح معاقة وغير قادرة على أداء واجباتها وأدوارها. ولذلك، فإن الطريقة الأفضل والأمثل للقضاء على العنف ضد الطلاب في المدارس يستحق أن يكون التزاما مشتركا، بحيث تتم حماية الطلاب من مختلف أشكال العنف والتمييز، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى إنشاء مدارس صديقة للأطفال.

وكشكل من أشكال التزام الحكومة بالقضاء على العنف في عالم التربية، تم إصدار العديد من اللوائح. من ناحية أخرى، فإن الإسلام – الذي يعتنقه غالبية السكان الإندونيسيين – موجود ليكون رحمة للعالمين ولينشر المحبة والسلام في أرجاء الكون. فالإسلام، بوصفه دين الرحمة، يمنع منعا باتا جميع أشكال العنف،

[8]Tuti Budirahayu & Novri Susan, *Violence at School and Its Root Cause*, https://www.atlantis-press.com/proceedings/icocspa-17/55909019

ولا سيما العنف ضد الأطفال. ومع ذلك، في الواقع، لا يزال العنف ضد الأطفال في المؤسسات التربوية شائعا. لذلك، من المثير للاهتمام مواصلة استكشاف كيف تحمي القوانين واللوائح القائمة الأطفال من العنف في الوحدات التربوية؟ سيتم الجمع بين هذا السؤال أيضا وما هو رأي الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالعنف ضد الطلاب؟

منهج البحث

يستخدم هذا البحث المنهج النوعي في البحث، وهو يعتمد في الأساس على نوع الدراسة المكتبية،[9] وبالنظر إلى أن هذه الدراسة تعتمد على الاطلاع في القوانين والأنظمة، فإن نوعيه البحوث القانونية تستخدم فيه أيضا، وهي البحوث القانونية المعيارية التي تجرى من خلال استعراض ومقارنة مضمون التشريعات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال. يتم الحصول على بيانات البحث من البيانات الأولية والثانوية. تتضمن مصادر البيانات الأولية نسخا من القوانين واللوائح المتعلقة بالعنف على الطلاب والمتعلمين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول: مصادر البيانات الأولية من التشريعات الإندونيسية

رقم	أنواع التشريعات	أسماء التشريعات	اختصار
1	الدستور الأساسي	دستور عام 1945	دستور عام 1945

[9]Robert Bogdan & S.K. Biklen, *Qualitative Research for Education* (Boston: MA Allyn and Bacon, 1992).

2	قانون	قانون رقم 39 عام 1999 بشأن حقوق الإنسان	القانون رقم 39-1999
3	قانون	قانون رقم 20 عام 2003 بشأن نظام التربية الوطني	القانون رقم .20-2003
4	قانون	قانون رقم 35 عام 2014 بتعديل القانون رقم 23عام 2002 بشأن حماية الطفل	القانون رقم. 35-2014
5	اللوائح الرئاسية	اللائحة الرئاسية رقم 101 عام 2022 بشأن الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد الأطفال	المرسوم الرئاسي رقم 101-2022
6	اللوائح الوزارية	نظام وزير التربية والثقافة رقم 82 عام 2015 بشأن منع العنف والتخفيف من حدته في بيئة الوحدة التعليمية	اللائحة الوزارية رقم. 82-2015

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المصادر الرئيسية الأخرى لهذا البحث هي الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الشريفة المتعلقة بحماية الأطفال من أعمال العنف. وفي الوقت نفسه، فإن مصادر البيانات الثانوية هي آراء الخبراء في مراجعة القوانين واللوائح التي هي المصدر الأساسي وآراء العلماء في فهم الآيات والأحاديث المتعلقة بحماية الأطفال من أعمال العنف.

جمع البيانات في هذا البحث يعتمد على تقنيات التوثيق، في حين أن تحليل البيانات تعتمد على تحليل الوثائق، وهو إجراء منهجي لمراجعة و/أو تقييم الوثائق، سواء الوثائق المطبوعة أو الوثائق الإلكترونية على حد سواء[10]. الخطوات المتبعة في ذلك هي كما يلي: (1) تحديد موضوع وكلمات الوثيقة المراد دراستها، (2) إعطاء معنى للموضوع والكلمات الرئيسية، و (3) إجراء تفسيرات داخلية[11].

نتائج البحث ومناقشتها

العنف في التربية من منظور التشريع الإندونيسي

العنف ضد الطلاب، الذي لا يزال يحدث في كثير من الأحيان في عالم التربية، هو مصدر قلق خطير للحكومة. وقد بذلت الحكومة ولا تزال تجري الكثير من الجهود لحماية الطلاب والدارسين من السلوك العنيف في المدارس وخارجها، بما في ذلك من خلال وضع قوانين وأنظمة كأساس لمنع العنف والتغلب عليه. وهناك ما لا يقل عن ستة قوانين وأنظمة، على النحو المبين في الجدول، تنظم منع العنف ضد الأطفال والتدابير المضادة له. هناك أربع لوائح قابلة للتطبيق بشكل عام (دستور عام 1945، القانون 39-1999، والقانون 35-2014، اللائحة الرئاسية 101-2022) وتنطبق لائحتان على وجه التحديد في المؤسسات التربوية (القانون 20-2003 واللائحة الوزارية 82-2015).

أولا، في (ديباجة) دستور عام 1945 في الفقرة الرابعة، يذكر أن الغرض من إنشاء دولة إندونيسيا هو "حماية الشعب الإندونيسي بأكمله وجميع أشكال الكفاح

[10]Glenn A. Bowen, 'Document Analysis as a Qualitative Research Method', *Qualitative Research Journal*, 9 (2), 2009: 27–48, DOI.10.3316/QRJ0902027.

[11]Noeng Muhadjir, *Metodologi Penelitian Kualitatif* (Yogyakarta: Rake Sarasin, 2000).

بإراقة الدماء الإندونيسية وتعزيز الرفاه العام، وتثقيف حياة الأمة والشعب، والمشاركة في تنفيذ النظام العالمي القائم على الاستقلال والسلام الدائم والعدالة الاجتماعية ...". ومن أجل تحقيق هذا الهدف الوطني، يتم وضع المزيد من الأحكام وفقا للمجالات المختلفة. ففي مجال التربية على وجه التحديد، تنظم الحكومة جهودها الرامية إلى "حماية" و "تعليم" أطفال الأمة في الفقرة (1) من المادة 31 من دستور عام 1945، التي تنص على أن "لكل مواطن الحق في التربية" والفقرة (2) باء من المادة 28 التي تنص على أن "لكل طفل الحق في البقاء والنمو والنماء والحق في الحماية من العنف والتمييز".

وتشير المادتان 31 و28 أعلاه إلى أن حق الأطفال في التربية يجب أن يكون مصحوبا بالحق في الحماية من العنف والتمييز. ويظهر إدراج هذه الحقوق في الدستور الأساسي لجمهورية إندونيسيا – باعتباره أعلى تشريع – أن كلا الحقين مهمان وخطيران. وهو أمر مهم لأن التربية بدون حماية (من العنف والتمييز) سيحدث حالات غير مريحة من انعدام الأمن والاطمئنان. فالموضوع خطير لأن العنف والتمييز لا يزالان يطاردان النواحي التطبيقية من مجالات التربية الوطني، لذلك يجب تضمين لوائح الوقاية في أعلى مستوى من التنظيم، وهو الدستور الأساسي.

ثانيا، القانون رقم 39-1999 بشأن حقوق الإنسان. ويتألف القانون من 11 فصلا و106 مادة. وترد حقوق الطفل في الحماية بشكل منفصل في الفرع العاشر الذي يتضمن 16 مادة (من المادة 52 إلى 66). وتبدأ هذه الحقوق من حقوق الطفل أثناء وجوده في الرحم وصولا إلى حقوق الطفل قبل سن 18 عاما (الحد الأقصى لسن فئة الأطفال). وتشمل الحقوق في حماية الأطفال من العنف

المشار إليها في المواد 52-66 "الحق في الحماية من جميع أشكال العنف البدني أو العقلي والإهمال وسوء المعاملة والاعتداء الجنسي" (المادة 58 الفقرة 1)؛ "الحق في الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي، والاختطاف، والاتجار بالأطفال، وكذلك من مختلف أشكال إساءة استعمال المخدرات، والمنشطات، وغير ذلك من المواد المسببة للإدمان" (المادة 65)؛ "الحق في عدم التعرض للاضطهاد أو التعذيب أو الأحكام اللاإنسانية" (المادة 66 الفقرة 2). ويدل إدراج حقوق الطفل في قسم منفصل يضم ما مجموعه 16 مادة على أن الحكومة تنظر إلى مشكلة العنف ضد الأطفال باعتبارها مشكلة خطيرة في مجال حقوق الإنسان يجب معالجتها بجدية أيضا.

ومن أجل التنفيذ الفعال للقانون 39-1999، أنشأت الحكومة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. في الواقع، تم تشكيل هذه اللجنة قبل وقت طويل من صدور القانون 39-1999 واعتماده، وتحديدا في 7 يونيو 1993 الذي تم تشكيله بناء على المرسوم الرئاسي رقم 50 لعام 1993. وهذا يدل على أن مشاكل حقوق الإنسان هي مشاكل عالمية تحتاج إلى معالجة جادة وفورية. وعلى المستوى العملي، فإن عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يتسم بالوضوح الشديد وهو ملموس في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان. وقد ساعد وجود هذه اللجنة المستقلة المجتمعات المحلية المتضررة من انتهاكات حقوق الإنسان والمكافحين من أجل الحصول على حقوق الإنسان مساعدات كبيرة. وقد تمت معاقبة العديد من منتهكي حقوق الإنسان حيث تمت محاكمتهم وفقا للأحكام القانونية المنطبقة والسارية المفعول. ومع ذلك، فإن وجود هذه اللجنة والتي ينحصر تواجدها في العاصمة الوطنية لا يصل إلى العديد من قضايا حقوق الإنسان الموجودة في المناطق

المختلفة من جمهورية إندونيسيا. وفي الوقت نفسه، لا تزال المكاتب التمثيلية في المناطق تقتصر على 7 مقاطعات من أصل 37 مقاطعة قائمة.[12]

ثالثا، القانون رقم 20-2003 المتعلق بنظام التربية الوطني. وفي هذا القانون، لا يرد الاهتمام بحماية الأطفال من العنف إلا في المادة 4 الفقرة (1) التي تنص على ما يلي: "ينظم التعليم بطريقة ديمقراطية ومنصفة ولا ينطوي على تمييز من خلال التمسك بحقوق الإنسان والقيم الدينية والقيم الثقافية وتعددية الأمة". ويبين العدد المحدود من المواد التي تتضمن الحماية من عنف الأطفال أن قانون التربية هذا لا يولي اهتماما كافيا لحالات عنف الأطفال في الوحدات التعليمية. في حين أن القوانين واللوائح السابقة، دستور عام 1945، والقانون 39-1999 والقانون 23-2002 (الذي نقح وعدّل إلى القانون 35-2014)، قد أولت اهتماما كبيرا لحماية الأطفال من العنف.

رابعا، القانون رقم 35-2014 وهو تنقيح للقانون رقم 23-2002. كما يوحي الاسم، قانون حماية الطفل، هناك العديد من المواد التي تنظم حماية الأطفال من العنف والتمييز. ففي هذا القانون، وعلى الرغم من أن موضوعه ينظم حماية الطفل بشكل عام، فإن حماية الطفل في الوحدات التعليمية تشكل شاغلا هاما. ويبين ذلك في المادة 9 الفقرة (1أ) التي تنص على أن "لكل طفل الحق في الحماية في الوحدة التعليمية من الجرائم الجنسية والعنف الذي يرتكبه المعلمون وموظفو الوحدة التعليمية وزملاؤهم من الطلاب و/أو الأطراف الأخرى". وهذا يدل على أنه عندما تمت صياغة هذا القانون، حتى قبل ذلك بوقت طويل، كانت

[12]Komnas HAM, 'Struktur Organisasi Komnas HAM', https://www.komnasham.go.id/index.php/about/3/struktur-organisasi.html.

حالات العنف ضد الأطفال في الوحدات التعليمية متفشية بالفعل، لذلك كانت هناك حاجة إلى لوائح واضحة للتغلب على المشكلة.

ومن أجل التنفيذ الفعال لحماية الطفل، أنشأت الحكومة لجنة مستقلة لحماية الطفل وهي لجنة حماية الطفل الإندونيسي. تأسست هذه اللجنة في عام 2003م بناء على المرسوم الرئاسي رقم 77 لعام 2003م، بعد إنشاء القانون 23-2002م. وتلقى وجود البرنامج استجابة إيجابية من شتى أطياف المجتمع المحلي للتغلب على مختلف أشكال العنف ضد الأطفال. ويتضح ذلك من العدد الكبير من الشكاوى المتعلقة بحالات العنف، لا سيما وأن لجنة حماية الطفل الإندونيسي تفتح خدمات الشكاوى مباشرة وعبر الإنترنت. [13] على سبيل المثال، استمرت البيانات المتعلقة بشكاوى عنف الأطفال في الزيادة من عام 2016م إلى عام 2020م والتي وصلت إلى 24,974 حالة، مع تفاصيل في عام 2016 (4,622 حالة)، وعام 2017 (4,579 حالة)، وعام 2018 (4,885 حالة)، وعام 2019 (4,369 حالة)، وعام 2020 (6,519 حالة).[14]

بيد أن عمل اللجنة ليس فعالا بالشكل الكافي لأن هذه المؤسسة متمركزة في العاصمة الوطنية فقط، ولا تتوازن جهودها وامكانياتها مع حالات العنف ضد الأطفال التي تظهر يوميا تقريبا في تقارير وسائط الإعلام. ومن الناحية المثالية، ينبغي تشكيل لجان مماثلة في كل مقاطعة/مدينة حتى على مستوى المقاطعات الفرعية. ومع ذلك، حتى الآن لم تشكل تلك اللجنة المسئولة عن حماية الأطفال

[13] Komnas HAM, 'Struktur Organisasi Komnas HAM', https://www.komnasham.go.id/index.php/about/3/struktur-organisasi.html.

[14]KPAI, 'Data Kasus Perlindungan Anak 2016-2020', https://bankdata.kpai.go.id/tabulasi-data/data-kasus-perlindungan-anak-2016-2020.

سوى في عشرات المناطق. ولا تتضمن البيانات الواردة في صفحة البرنامج سوى 35 لجنة إقليمية لحماية الطفل[15]. وفي الوقت نفسه، على موقع وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل على شبكة الإنترنت، فإنه يحتوي فقط على 34 مقاطعة/مدينة لديها بالفعل وحدات لحماية المرأة والطفل[16].

خامسا، اللائحة الرئاسية 101-2022 موجودة بسبب ارتفاع معدل العنف ضد الأطفال، مما يعني أن عمل الحكومة في حماية الأطفال من العنف لم تأت بالنتائج المرجوة. ولذلك، صدرت هذه اللائحة الرئاسية لتصبح مرجعا مشتركا (للوزارات/المؤسسات، وحكومات المقاطعات، وحكومات المقاطعات/المدن) لزيادة الجهود الرامية إلى منع العنف ضد الأطفال ومعالجته. ولأنها استراتيجية، فإن محتوى اللائحة الرئاسية 101-2022 هو أكثر نحو القواعد التقنية التي تحتوي على توجهات السياسة العامة والاستراتيجيات واستراتيجيات التركيز والتدخلات الرئيسية، فضلا عن أهداف وأدوار ومسؤوليات الوزارات/المؤسسات، وحكومات المقاطعات/المقاطعات، وحكومات المقاطعات/المدن، والمجتمع المحلي لتحقيق القضاء على العنف ضد الأطفال.

سادسا، في اللائحة الوزارية لوزارة التربية والثقافة رقم 82 لعام 2015، تنظم الحكومة الجهود المبذولة لمنع أعمال العنف ضد الطلاب في الوحدات التعليمية والتغلب عليها بطريقة أكثر عملية من الناحية التقنية. في هذه اللائحة، إن ما يشمل العنف ضد الطلاب المتعلمين هو "السلوك الذي يتم تنفيذه جسديا أو نفسيا أو جنسيا أو عبر الإنترنت أو من خلال الكتب المدرسية التي تعكس الأعمال العدوانية

[15]KPAI, 'Komisi Perlindungan Anak Daerah', https://www.kpai.go.id/kpad.

[16]Kementerian P3A, 'Komisi Perlindungan Perempuan dan Anak Daerah', https://www.kemenpppa.go.id/index.php/page/view/151#.

والاعتداءات التي تحدث في بيئة الوحدة التعليمية وتؤدي إلى الخوف والصدمة النفسية وتلف الأشياء والجروح / الإصابات والعجز و / أو الوفاة" (المادة 1 الفقرة 1).

وتنظم المادة 6 أنواع أعمال العنف التي يجب تجنبها في الوحدات التربوية والتي تشمل: (1) التحرش، (2) التنمر، (3) الاضطهاد، (4) الشجار، (5) التعارك، (6) الابتزاز، (7) الاعتداء الجنسي، (8) الاغتصاب، (9) أعمال العنف على أساس التمييز ضد الإثنية والدين والعرق وبين الجماعات، و (10) أعمال العنف الأخرى على النحو المنصوص عليه في القوانين واللوائح. في اللائحة الوزارية 82-2015، يتم تنظيم عقوبات متعددة المستويات أيضا للمعلمين والطلاب والموظفين التعليميين في الوحدات التعليمية الذين ثبت أنهم ارتكبوا أعمال عنف داخل الوحدة التعليمية أو ثبت أنهم أهملوا القيام بواجباتهم ووظائفهم مما يؤدي إلى أعمال عنف في الوحدة التعليمية (المادة 12 الفقرة 1 أ).

بالإضافة إلى القوانين واللوائح المذكورة أعلاه، تبذل الجهود لمنع العنف في المدارس والتغلب عليه أيضا من خلال إنشاء برنامج المدارس الصديقة للطفل، وهو برنامج لتحقيق ظروف مدرسية آمنة ونظيفة وصحية ومثقفة بيئيا، وقادرة على ضمان حقوق الطفل وإعمالها واحترامها وحماية الأطفال من العنف والتمييز وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة[17]. تم إطلاق برنامج المدارس الصديقة للطفل في عام 2014 بناء على لائحة وزير تمكين المرأة وحماية الطفل رقم 8 لعام 2014 بشأن سياسة المدارس الصديقة للطفل. ومن الناحية المفاهيمية، يمكن تحقيق تنفيذه من خلال 6 عناصر، هي: (1) سياسة المدارس الصديقة للطفل؛ (2) المعلمون

[17] Kementerian P3A, *Panduan Sekolah Ramah Anak* (Jakarta: Deputi Tumbuh Kembang Anak KP3A, 2015).

وموظفو التعليم المدربون لمتابعة اتفاقيات حقوق الطفل؛ (3) عملية التعلم الصديقة للطفل؛ (4) البنيات الأساسية والمرافق الملائمة والصديقة للأطفال؛ (5) مشاركة الأطفال؛ و (6) مشاركة أولياء الأمور والمؤسسات المجتمعية وعالم الأعمال والمسئولين الآخرين والخريجين[18].

ومع ذلك، منذ إنشائها حتى عام 2019، تم تشكيل برنامج المدارس الصديقة للطفل فقط في 22,170 وحدة تعليمية في إندونيسيا[19]. وبطبيعة الحال، فإن عدد هذه البرامج ما زال صغيرا جدا مقارنة بعدد الوحدات التعليمية التي يبلغ عددها مئات الآلاف في جميع أنحاء إندونيسيا، وهي 148,244 مدرسة ابتدائية، و38,960 مدرسة إعدادية، و13,495 مدرسة ثانوية، و13,710 مدرسة مهنية[20]. لذلك، من الصعب على الحكومة الإسراع في إنشاء برامج المدارس الصديقة للطفل بشكل كبير، بالإضافة إلى الاضطرار إلى مواصلة السعي لتلبية معايير الجودة الحالية لبرامج المدارس الصديقة للطفل، حتى يتمكن هذا البرنامج من لعب الدور الأمثل في تحقيق الراحة والسلامة والجمال في المدرسة بحيث يكون الأطفال أكثر حماسة وسعادة للتعلم في المدرسة، كما يشعر الآباء بالهدوء والراحة في اصطحاب أطفالهم إلى المدرسة. لأنه مع ارتفاع حالات العنف في المدارس، بين الطلاب – وخاصة الأطفال في سن المدرسة الابتدائية – بدأ ظهور *رفض* الذهاب غلى المدرسة، أو خشية الذهاب إلى المدرسة لأنهم يشعرون بعدم الأمان من مضايقات زملائهم في المدرسة وبسبب عقاب معلميهم[21].

---

[18]Ibid.

[19] Kementerian P3A, Siaran Pers Kementerian P3A Nomor: B-184/Set/Rokum/MP 01/09/2019

[20] Kementerian Pendidikan dan Kebudayaan, 'Statistik Sekolah SD, SMP, SMA, SMK', https://statistik.data.kemdikbud.go.id.

[21] Rizki Ailulia & Aan Widiyono, "Studi Kasus: Penangan Masalah School Refusal Melalui Teknik Self Instruction Pada Anak Sekolah Dasar," *JKI (Jurnal*

ويبين الوصف الوارد أعلاه أن القوانين واللوائح التي تحكم حماية الأطفال من العنف في الوحدات التعليمية كافية تماما لأنها منظمة من أعلى مستوى من التشريع إلى المستوى التنفيذي (من الدستور الأساسي والقوانين واللوائح الرئاسية إلى اللوائح الوزارية). في الأساس، تمنع هذه اللوائح جميع أعمال العنف ضد الطلاب لأن هذا ينتهك حقوق الإنسان للأطفال، وله تأثير جسدي ونفسي سلبي على الأطفال، ويمكن أن يؤثر سلبا على حماس الأطفال للتعلم والإنجاز، بل يمكن أن يقضي عليه.

وترد في القوانين واللوائح أنواع مختلفة من أشكال العنف وعقوباتها (الجزاءات الإدارية والجنائية والمدنية) بحيث يسهل معرفتها من قبل الأطراف المختلفة وبالتالي يمكن لجميع الجهات المعنية تجنبها وعدم الوقوع فيها. ولا يقتصر الأمر على التحقيق مع مرتكبي العنف، بل يمكن أيضا إغلاق الوحدات التعليمية إذا ارتكب المسئولون أعمال العنف أو قاموا بالسكوت على أعمال العنف الموجودة في المؤسسة التعليمية. وتنص القوانين واللوائح على مواصلة تنفيذ وتطوير برامج المدارس الصديقة للطفل وعدد من الجهود الأخرى لمنع حدوث العنف ضد الأطفال. وبالمثل، فإن تعاون الأطراف المعنية (الآباء والمعلمين والطلاب ومديري المدارس والحكومة والمجتمع) هي أمانة مهمة من الأمانات القانونية للتشريع في إندونيسيا لمواصلة تنفيذها للحد من عدد ضحايا ومرتكبي العنف وإساءة معاملة الأطفال. وبالإضافة إلى إعداد جزاءات ضد المعتدين، يجب معالجة الأطفال

Konseling Indonesia) 7 (1) (2022): 29–38, https://doi.org/https://doi.org/10.21067/jki.v7i1.5728.; Mirta Dwi Lestari & Mochammad Nursalim, "Studi Kepustakaan Faktor-Faktor Penyebab School Refusal di Sekolah Dasar", *Jurnal BK Unesa*, 11 (4), 2020, 565-582, https://jurnalmahasiswa.unesa.ac.id/index.php/jurnal-bk-unesa/article/view/34438

ضحايا العنف فورا من تأثير الصدمات النفسية وبناء التفاؤل حتى يتمكنوا من العودة إلى الانخراط في العملية التعليمية في المدرسة بهدوء وراحة وأمان.

وعلى الرغم من ذلك، هل يمنع المعلمون من معاقبة الأطفال في العملية التعليمية؟ لا تزال هناك حاجة إلى معاقبة الطلاب لمنع الانتهاكات وفرض القواعد وتوفير تأثير العقاب الرادع. وبالمثل، لا تزال هناك حاجة إلى المكافآت لتعبير عن التقدير والتحفيز للطلاب، من أجل الاستمرار في التفوق والمنافسة. وبالتالي، فإن العقاب والثناء هما جزء من الأدوات التربوية التي يجب تطبيقها من أجل تحقيق الأهداف التربوية[22]. ومع ذلك، من الضروري أن نفهم أن العقاب ليس مرادفا للعنف. لأنه، في كثير من الحالات، لا يزال المعلمون يعتقدون أن العقاب البدني لا يزال ضروريا لتأديب الطلاب[23].

العنف في التربية من منظور الشريعة الإسلامية

إن تاريخ العنف بين الناس مستمر منذ فترة طويلة، وتحديدا منذ أن قتل قابيل ابن النبي آدم أخاه (هابيل) لأنه كان يعتبره عائقا لرغبته الشديدة في الزواج من محبوبته. ومنذ ذلك الحين، استمرت أنواع العنف في الظهور بمختلف الأشكال والأنواع حتى يومنا هذا. حتى أنه قد سجل في حطبات من تاريخ الحياة البشرية تطبيق قانون الغاب الذي ينص على أن ‘‘القوي هو الذي ينتصر، والمنتصر هو

[22]Mohammad Mohammad Kosim, *Pengantar Ilmu Pendidikan* (Jakarta: RajaGrafindo Persada, 2021); Firdaus, "Esensi Reward Dan Punishment Dalam Diskursus Pendidikan Agama Islam," *Jurnal Pendidikan Agama Islam Al-Thariqah* 5 (1) (2020): 19–29, https://doi.org/DOI: https://doi.org/10.25299/al-thariqah.2020.vol5(1).4882.

[23]Harly Stanly Muaja, "Dilema Hukuman Fisik Oleh Guru Terhadap Murid Di Sekolah," *Lex et Societatis* 9 (2) (2021): 1–13, https://doi.org/DOI: https://doi.org/10.35796/les.v9i2.35091.

الذي يحكم" لتحقيق الغرض من حياة الإنسان. لذلك، وجد الدين لتنظيم حياة البشرية – من بين أمور أخرى — وترتيب التفاعل بين الناس ليكون متناغما ومتناسبا، ويدخل في ذلك وجود الإسلام كدين الوسطية[24] مع مجموعة التشريعات الربانية مصاحبة من القوانين.[25]

الشريعة الإسلامية هي مجموعة من القواعد والأحكام الربانية التي جاء بها رسوله النبي محمد صلى الله عليه وسلم كدليل للبشر في المعاملة الوسطية مع الله ومع إخوانهم من البشر ومع الكائنات الأخرى في كل مجالات الحياة من العبودية والمعاملة والسياسية.[26] والغرض من الشريعة الإسلامية هو تحقيق مصالح الحياة البشرية في الدنيا والآخرة.[27] ويرى الغزالي أن "المصالح" أشبه بمحاولة لتحقيق المنافع دفع ورفض الضرر على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية. المنافع والمصالح المتوافقة مع الشريعة الإسلامية هي المصالح والمنافع الموجهة نحو تنفيذ الأهداف

---

[24] Maimun and Mohammad Kosim, *Moderasi Islam Di Indonesia*, *LKiS*, vol. 7, 2019, https://www.researchgate.net/publication/269107473_What_is_governance/link/548173090cf22525dcb61443/download%0Ahttp://www.econ.upf.edu/~reynal/Civil wars_12December2010.pdf%0Ahttps://think-asia.org/handle/11540/8282%0Ahttps://www.jstor.org/stable/41857625; Husni Mubarok, "Demokrasi, Politik Identitas, Dan Kohesi Sosial," *Jurnal Bimas Islam* 11, no. 2 (June 30, 2018): 365–400, https://doi.org/10.37302/JBI.V11I2.57.

[25] Siska Lis Sulistiani, "The Legal Position of Waqf for Non-Muslims in Efforts to Increase Waqf Assets in Indonesia," *Samarah*, 2021, https://doi.org/10.22373/sjhk.v5i1.9161.

[26] Muhammad Taufiq, "Moderasi Dalam Jihad Perspektif Fikih Siyasah: Analisis Kritis Terhadap Terorisme Dan Radikalisasi Jihad," *As-Shahifah: Journal of Constitutional Law and Governance* 2, no. 1 (2022): 1–14, http://ejournal.iainmadura.ac.id/index.php/asshahifah/article/view/6294.

[27] Muhammad Taufiq, "Istishhâb Sebagai Teori Hukum Islam Sebuah Tinjauan Historis," *Ijlil* 1, no. 1 (2019): 33–44, https://doi.org/10.35719/ijl.v1i01.74.

الخمسة للشريعة (المقاصد الشريعة)، وهي حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال.[28] كل الجهود المؤدية إلى الحفاظ على المبادئ الأساسية الخمسة هي مصالح أساسية، وكل محاولة للقضاء على المبادئ الأساسية الخمسة هي مفاسد، بحيث تكون محاولة رفض وتجنب المفسدة جزء من المصلحة،[29] ومع ذلك فإن رأي الشاطبي يقول إن تحقيق هذه المبادئ الخمسة يعني تحقيق مصلحة الدين والدنيا، لأن هذه المبادئ الخمسة هي أهداف جميع الأديان.[30]

كما ذكر الغزالي كذلك أن تحقيق المبادئ الأساسية الخمسة هي على مستوى الاحتياجات الضروريات، وهي داخلة في أعلى مستوى من تحقيق المصلحة. في حين أن المستوى الثاني من المصالح هو تلبية الحاجيات، مثل منح السلطة لولي الأمر لتزويج ابنته الصغيرة. وهذا في حقيقته لا يصل إلى مستوى الاحتياجات الضرورية، بل هو ضروري لفائدة البنت للحصول على شريك متساو (الكفاءة). والثالث هو إشباع الاحتياجات الكمالية التحسينيات، وهذه الاحتياجات لا تصل إلى مستوى الاحتياجات الضروريات والحاجيات، بل تنتمي إلى نوع الاحتياجات الكمالية لغرض التحسين والتزيين والتيسير[31]. يتم تنفيذ المصالح الثلاثة

---

[28] Iffatin Nur, Syahrul Adam, and M. Ngizzul Muttaqien, "Maqāṣid Al-Sharī'at: The Main Reference and Ethical-Spiritual Foundation for the Dynamization Process of Islamic Law," *Ahkam: Jurnal Ilmu Syariah* 20, no. 2 (2020): 331–60, https://doi.org/10.15408/AJIS.V20I2.18333.

[29] Imam Al-Ghazālī, *Al-Mustashfā Min `Ilm Al-Usūl* (Madinah: Dal al-Kutub al-Ilmiah, 1993); Muhammad Taufiq, "A Critique against the Perspective of Al-Thufy on the Contradiction of Maslahat and the Holy Text," *Millati: Journal of Islamic Studies and Humanities* 5, no. 2 (2020): 121–28, https://doi.org/10.18326/mlt.v5i2.121-128.

[30] Abū al-Ishāq al-Shāthibī, *Al-Muwāfaqāt fī Usūl al-Sharī`ah*, Juz II (Dār ibn `Affan, 1997), 17-22.

[31] Al-Ghazālī, *Al-Mustashfā min `Ilm al-Usūl*, 175.

على مبدأ مقياس الأولوية، وخاصة فيما يتعلق بالاحتياجات الكمالية. حيث يجب تقديم الأولوية للاحتياجات الضرورية على الاحتياجات الثانوية ناهيك عن الاحتياجات التحسينية. وبالمثل، فإنه يقدم الاحتياجات الثانوية على الاحتياجات التحسينية[32].

وبذلك فإن الإسلام قد وضع أساسا واضحا لحياة الإنسان يجب العمل على حمايته من قبل جميع الأطراف. فإذا تم انتهاك هذا الأسس الرئيسي، فيستلزم ذلك معاقبة الجاني. وهكذا، يمكن تصنيف حالات العنف ضد الأطفال في الوحدات التربوية بأشكالها المختلفة على أنها تنتهك الاحتياجات الإنسانية الأساسية التي تشكل أعلى المصالح (الضروريات)، أو على الأقل انتهاك لمصلحة حفظ النفس (مثل الضرب الذي يؤدي إلى الجروح ويسبب كسور العظام ويقضي على الأرواح)، ومصلحة حفظ العقل (مثل الترهيب لدرجة تخويف الطفل) ومصلحة حفظ المال (مثل الإضرار/الاستيلاء على الممتلكات).

لذلك، من أجل تحقيق المصالح ورفع الضرر، يمنع الإسلام جميع أشكال العنف. وتشير العديد من الأدلة النقلية إلى ذلك، من بين الأدلة في القرآن الكريم والحديث الشريف؛ أولا: "وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا" (النساء: 93). **ثانيا**: "مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا" (المائدة :32). **ثالثا**: "لا ضرر ولا ضرار من ضار ضاره الله ومن شاق شاق الله عليه" رواه البيهقي[33]. **رابعا**: "مَا شَيْءٌ

[32]Abd al-Wahhab al-Khallaf, *Ilmu Usūl al-Fiqh* (Kuwait: Dār al-Qalam, 1982), 194.

[33]Imam al-Baihaqi, *Sunan al-Qubrā*, Juz 6 (Beirut: Dār al-Kutub al-Ilmiyah, 2003), 115.

أَثْقَلُ فِي مِيزَانِ الْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ خُلُقٍ حَسَنٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَيُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيءَ" رواه الترمذي [34]. **خامسا:** عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا رَوَى عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ "يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا" رواه مسلم [35]. **سادسا:** "دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ فَقِيلَ لَا أَنْتِ أطعمتها وَسَقَيْتِيهَا وَلَا أَنْتِ أرسلتها فَتَأْكُلَ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ" رواه مسلم[36].

تظهر الأدلة النقلية أعلاه كيف أن الإسلام مناهض للعنف ويمنع جميع أشكاله. إن منع العنف في الإسلام لا يقتصر فقط منعه بين البشر فحسب، ولكن يشمل أيضا مخلوقات الله الأخرى مثل الحيوانات. حتى أن المرأة يمكن أن تدخل النار بسبب تعذيب الحيوانات. إن حالات الحرب التي وقعت في التاريخ الإسلامي – إذا كان الحرب ينظر إليه على أنها تتويج للعنف – فإن الحرب في الإسلام أجري على أنه شكل من أشكال الحماية أو الاستجابة للدفاع عن النفس، وليس كمحفز للحرب. كما أن كل حرب خاضها المسلمون تكون عادة مصحوبة دائما بأوامر ذات بعد إنساني [37]. وهذا على سبيل المثال ما جاء في وصية النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه عند خوض الحرب على العدو: "اغْزُوا بِاسْمِ اللهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللهِ، اغْزُوا وَلاَ تَغُلُّوا، وَلاَ تَغْدِرُوا، وَلاَ تُمَثِّلوا، وَلاَ تَقْتُلُوا وَلِيدًا، أَوِ امْرَأَةً، وَلا كَبِيرًا فَانِيًا، وَلا مُنْعَزِلاً بِصَوْمَعَةٍ" رواه أبو داود[38] والترمذي[39].

---

[34]Imam al-Tirmidzī, *Sunan al-Tirmidzī* (Riyadh: Maktabah al-Ma'arif, 1996), 439.

[35]Imam Muslim, *Sahih Muslim* (Riyadh: Dār al-Taybah, 2006), 1199.

[36]Ibid., 1068.

[37]Syahidin, 'Teks dan Konteks Perang dalam al-Qur'an; Sebuah Pendekatan Sirah Nabawiyah dan Hadis', *El-Afkar Jurnal Pemikiran Islam dan Tafsir Hadis*, 4 (2), 2015: 127–40, https://ejournal.iainbengkulu.ac.id/index.php/elafkar/article/view/1581.

[38]Imam Abū Dāud, *Sunan Abī Dāud* (Riyadh: Maktabah al-Ma'arif, 2003), 459.

[39]Al-Tirmidzī, *Sunan al-Tirmidzī*, 332.

وبالتالي، فإن الجهود المبذولة لمنع أعمال العنف والتغلب عليها تستحق أن تكون محل عناية واهتمام لجميع أطياف المجتمع. كما يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات صارمة ضد مرتكبي أعمال العنف وفقا للقوانين المعمول بها في أي بلد. وبالمقارنة، إذا طبقت دولة ما الشريعة الإسلامية، فإن نوع العقوبة على المعتدين يمكن أن يكون الحدود والقصاص والديات، أو التعزير اعتمادا على نوع الخطأ ودرجته[40]. كلمة الحدود هي جمع لكلمة الحد وهي شكل من أشكال العقاب الذي تم تعينه من عند الله وهو من حقوق الله تعالى. القصاص والديات هما نوعان من أنواع العقاب الذي يستحق بين البشر، بمعنى أن عقوبة القصاص يمكن أن تتحول إلى ديات إذا كان هناك عفو من الضحية. وفي الوقت نفسه، فإن التعزير هو نوع من العقاب الذي ليس له أساس قانوني في النص القرآني أو الحديث النبوي، لذلك يترك شكل العقوبة للحاكم[41].

يجب أن يكون مفهوما أن القوانين التي تطبق في العالم، بما في ذلك الشريعة الإسلامية، لها في الأساس ثلاثة مبادئ في تطبيق العقوبات، وهي المبادئ الوقائية والمبادئ الجزائية والمبادئ التأهيلية. ويهدف المبدأ الوقائي إلى منع الأشخاص من ارتكاب الجرائم وتكرارها وحتى يرتدع غيرهم ممن لم يتركبوا تلك الجرائم من ارتكاب الجرائم المماثلة. والمبدأ الجزائي هو إنفاذ الأحكام على مرتكبي الجرائم، ودعم سيادة القانون، ومعاقبة الجناة وفقا لنوع الجريمة المرتكبة. وفي الوقت نفسه، فإن المبدأ التأهيلي، هو في حقيقته إعادة التأهيل للجاني حتى لا يعود إلى ارتكاب

[40]Abdul Qadir Audah, *Al-Tashrī` al-Jinā'ī al-Islāmī* (Beirut: Muassasah al-Risalah, 1992), 78-79; A. Hanafi, *Asas-Asas Hukum Pidana Islam* (Jakarta: Bulan Bintang, 1989), 9.

[41]Khusnul Khotimah, 'Hukuman dan Tujuannya dalam Perspektif Hukum Islam', *Jurnal Ilmiah Mizani; Wacana Hukum, Ekonomi, dan Keagamaan*, 1(2), 2014: 1–9, https://doi.org/http://dx.doi.org/10.29300/mzn.v1i2.57.

نفس الجريمة بعد قضاء مدة الحكم طيلة بقائهم على قيد الحياة، أو لتوعيه الأشخاص الذين لم يتركبوا تلك الجرائم حتى لا يرتكبونها. وتنطبق هذه المبادئ الثلاثة بشكل متكامل في كل قانون، حيث يقترن كل جهد وقائي دائما بجهود جزائية قمعية في حالة وقوع جريمة، ويستمر بجهود إعادة التأهيل إذا كان مرتكب الجريمة لا يزال على قيد الحياة[42].

في الأساس فإن الإسلام هو دين المحبة واللطف ويسعى إلى نشر الرحمة في جميع أنحاء العالم. تشير العديد من الأدلة الناقلية التي تدل على ذلك، بما في ذلك، **أولا**: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ" (الأنبياء: 107). **ثانيا**: "إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله" رواه البخاري[43]. **ثالثا**: "ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء" رواه الترمذي[44]. **رابعا**: "من رحم ولو ذبيحة رحمه الله يوم القيامة " رواه البخاري[45]. **خامسا**: بَيْنَمَا كَلْبٌ يُطِيفُ بِرَكِيَّةٍ كَادَ يَقْتُلُهُ الْعَطَشُ إِذْ رَأَتْهُ بَغِيٌّ مِنْ بَغَايَا بَنِي إِسْرَائِيلَ فَنَزَعَتْ مُوقَهَا فَسَقَتْهُ فَغُفِرَ لَهَا بِهِ" رواه البخاري.[46]

تظهر الأدلة النقلية أعلاه أن الرحمة والمودة هي الرسالة الرئيسية للإسلام لا يتم تطبقها بين البشر فقط، بل يجب تطبيقها على جميع الكائنات في العالم. حيث إن امرأة دخلت النار بسبب تعذيبها للحيوان حتى مات من الجوع. فإنه في الحديث أعلاه، ذكرت امرأة غفر الله ذنوبها وخطاياها لمساعدة الحيوانات التي تكاد تموت من العطش.

---

[42]Ibid.

[43]Imām al-Bukhārī, *Sahīh al-Bukhārī* (Beirut: Dār ibn Katsīr, 2002), 1713.

[44]Al-Tirmidzī, *Sunan al-Tirmidzī*, 439.

[45]Imām Al-Bukhārī, *Al-Adab al-Mufrad* (Kairo: Al-Matba`ah al-Salafiyah wa Maktabatuhā, 2011), 104.Al-Bukhārī.Al-Bukhārī.Al-Bukhārī.Al-Bukhārī.Al-Bukhārī.Al-Bukhārī.Imām Al-Bukhārī, <i>Al-Adab Al-Mufrad</i> (Kairo: Al-Matba`ah al-Salafiyah wa Maktabatuhā, 2011).

[46]Al-Bukhārī, *Sahīh al-Bukhārī*, 659.

في مجال التعليم، فإن ذكر تعاليم الرحمة والوداعة ذكرت كثيرا في القرآن الكريم. كما في سورة لقمان (13): "وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ۖ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ". كلمة يا بني في هذه الآية، وفقا لقريش شهاب، هي عبارة للتصغير. كلمة بنية هي في الأصل ابني من كلمة ابن (الولد). فالكلمة التي تحتوي على صيغة التصغير تدل على اللطف والمودة والرحمة47. هذا يدل على أنه في تعليم الأطفال، يجب أن في أثناء ذلك اللطف والمودة، سواء في اختيار الكلمات أو معاملة الأطفال. كما تظهر رسالة الرفق والرحمة في التربية في العديد من الأحاديث النبوية، ومنها: "ان الله لم يبعثني معنِّتا ولا متعنِّتا، ولكن بعثني معلِّما ميسرا" رواه مسلم 48. وفي حديث آخر، يروي الصحابي معاوية بن حكم السلمي عن شخصية النبي صلى الله عليه وسلم: "فما رأيتُ معلِّماً قطُّ أرفق من رسول الله صلى الله عليه وسلم" رواه أبو داود[49]. لذلك، وتطبيقا للرفق والرحمة في الممارسات التربوية، يتطلب عدد من خبراء التربية الإسلامية أن يكون للمعلمين شخصية رحيمة وتوجيهية وصبورة في تعليم الأطفال حتى يتم إنجاز المهام التربوية بسهولة أكبر. ذكر ذلك الغزالي[50]، وعبد الرحمن النحلاوي[51]، وأسماء حسن فهمي[52]، والقلقشندي.[53]

[47]M. Quraish Shihab, *Tafsir al-Mishbah*, Vol. 11 (Jakarta: Lentera Hati, 2003), 127.

[48]Muslim, *Sahih Muslim*, 681.

[49]Dāud, *Sunan Abī Dāud*, 162.

[50]Imam al-Ghazālī, *Iḥyā' `Ulūm al-Dīn*, Juz 1 (Semarang: Toha Putera, n.d.), 55-58.

[51]Abd al-Raḥman al-Naḥlāwī, *Usūl al-Tarbiyah al-Islāmīyah wa Asālībuhā fī al-Bait wa al-Madrasah wa al-Mujtama'* (Damaskus: Dār al-Fikr, 2010), 171-196.

[52]Asma Hasan & Ibrahim Husein Fahmi, *Sejarah dan Filsafat Pendidikan Islam* (Jakarta: Bulan Bintang, 1979), 167-169.

[53]Zuhairini, *Filsafat Pendidikan Islam* (Jakarta: Bumi Aksara, 1995), 169-170.

ومع ذلك، من ناحية أخرى، هناك حديث يسمح، بل في الواقع حتى يأمر بضرب الأطفال في التربية. والحديث المذكور هو: "مروا اولادكم بالصلاة وهم ابناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشرو فرقوا بينهم في المضاجع" رواه ابو داود[54]. يوضح الحديث أعلاه التزام الوالدين (الأب والأم) أو الأشخاص المسؤولين عن تعليم الأطفال بتعليمهم كيفية الصلاة حتى يتمكن الأطفال من أداء الصلاة بشكل صحيح ومستمر. الصلاة هي أحد أركان الإسلام التي يجب القيام بها وهي أول عبادة يسأل عنها الإنسان يوم القيامة، كما يقول الحديث: "إن اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته فإن صلحت فقد أفلح وأنجح وإن فسدت فقد خاب وخسر"رواه الترمذي[55]. وعلى الرغم من أهمية الصلاة، فقد صلى النبي إبراهيم خصيصا من أجل أن يكون نسله مجتهدا في الصلاة، كما ذكر في القرآن: "رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي" (إبراهيم 40).

لذلك لكي نحفز الأطفال على الصلاة، أمر النبي الآباء بأن يأمروا أبناءهم من الأطفال بأداء الصلوات في سن السابعة. تحتوي هذه الوصية على رسالة إلى الآباء مفادها أنه قبل سن السابعة، يتم تعليم الطفل طريقة اداء الصلاة (الشروط وأركان الصلاة بما في ذلك أمر الطهارة والوضوء)، بحيث أنه عندما يبلغ الطفل سن السابعة ويصل إلى حد التميز (وهو قدرة الطفل على فعل بعض الأشياء بنفسه مثل الأكل، الشرب، والاستنجاء. اشترط العلماء أن يبلغ الطفل عمر سبعة سنوات ويكون قادرا على التميز، ليكون شرطا أساسيا في الأمر بالصلاة. لو بلغ الطفل سبع سنوات ولكنه لا يميز، فلا ينبغي أن يؤمر بأداء الصلاة)[56]، يمكن له تنفيذ الأمر

[54]Dāud, *Sunan Abī Dāud*, 367.

[55]Al-Tirmidzī, *Sunan al-Tirmidzī*, 112.

[56]Muhammad Umar ibn Nawawī al-Jāwī, *Nihāyat al-Zain fī Irshād al-Mubtadi'īn* (Lebanon: Dār al-Kutub al-Islamiyah, 2002), 13.

بأداء الصلاة علاوة على ذلك، لا يزال هناك حوالي ثلاث سنوات (من سن السابعة إلى العاشرة) لمواصلة توجيه (يتضمن معنى الأمر استخدام عبارات ‘‘التهديد" مثل; "لو لم تصل لأطردك", "إذا لم تصل سأحبسك في الغرفة "، وما إلى ذلك من العبارات حتى يشعر الأبناء بأهمية الصلاة ويخافون من تركها) [57] الطفل والإشراف عليه ليكون مجتهدا في أداء الصلاة. بحيث أنه إذا بلغ الطفل سن العاشرة وامتنع عن أداء الصلاة، يؤمر الآباء بضرب أبنائهم لأداء الصلاة. في سن 10 سنوات، من الممكن أن يكون الطفل قد أصبح بالغا بحيث تنطبق عليه أحكام الشريعة الإسلامية. حتى لو أنه لم يصبح بالغا بعد فإن سن العاشرة قد جعلته اقترب من سن البليغ، لذلك يجب أن يكون الطفل مستعدا بشكل صحيح لتنفيذ الأوامر الدينية. وفي أحكام الفقه الإسلامي، يصل الطفل سن البليغ إذا استوفى أيا من العلامات الثلاث الآتية: (1) إذا بلغ عمره 15 سنة للرجال/النساء، (2) إفرازات الحيوانات المنوية، إما بسبب الاحتلام أو لأسباب أخرى، للرجال/النساء في سن 9 سنوات، و(3) خروج دم الحيض للنساء في سن 9 سنوات[58].

ومع ذلك، في ضرب الطفل لا ينبغي أن يتم بتهور. يجب أن تتجنب الضربة الوجه، كما هو الحال في الحديث الذي ينص على أنه "إذا ضرب احدكم اخاه فليجتنب الْوجه" رواه البخاري [59]. لذلك، في فهم الحديثين أعلاه (الأمر بالضرب وتجنب الوجه في الضرب)، أعرب عدد من العلماء عن آرائهم. ذكر الشيخ عبيد الله بن محمد عبد السلام المباركفوري أن الضربة المسموح بها هي ‘‘ضرْبا غير

[57]Ibid. ; Alexander Guci, 'Ganjaran dalam Pendidikan Perspektif al-Qur'an' (Disertasi: Institut PTIQ Jakarta, 2022), 320.

[58]Ahmad ibn Umar al-Syāthirī, *Nail al-Rajā' bi Sharh Safinat al-Najā'* (Lebanon: Dār al-Minhāj, 2007), 74-75.

[59] Al-Bukhārī, *Sahīh al-Bukhārī*, 619.

مبرح متقين عن الوجه"[60]. وبالمثل قال الشيخ عبد المحسن العباد إن معايير الضرب "... ضرْبا غير مبرح ينفعه ولا يضره، ينفعه في الزجْر والتخويف والردع، ولا يضره بأن يلحق به ضررا في جسمه أو في أعضائه"[61]. كما أبدى الإمام السيوطي حول سبب عدم السماح بضرب الوجه "... وذلك إكراما له ولِأنه فيه محاسن الْإِنْسان وأعضاءه اللطيفة وإذا حصل فيه شين أو أثر كان أقبح"[62].

ذكر محمد عطية الأبراشي عدة شروط في فرض العقوبة، وهي: (أ) عدم ضرب الطفل قبل بلوغه 10 سنوات، (ب) عدم ضربه أكثر من 3 ضربات، (ج) إعطاء الابن أو الطفل الفرصة للتوبة عما فعله وتصحيح أخطائه، وليس ضربه مباشرة أو الإعلان عن أخطائه[63]. يقول ابن سينا كما نقل عنه الأبراشي أن تربية الطفل تتم من خلال تعويده السلوك الجيد والجدير بالثناء منذ سن مبكرة، قبل نشوء الصفات السيئة المرتبطة بالرذائل في روحه. إذا أجبر المربي على استخدام العقاب، فلا بأس من القيام بذلك طالما أنه ليس قاسيا وخشنا للغاية، ولكن يكون العقاب بالين والنعومة. لأن النصيحة أو الدافع أو الثناء من المعلمين أفضل للطفل من العتاب أو التعنيف أو أي شيء يمكن أن يؤذي قلبه[64].

يوضح الوصف أعلاه أنه في الإسلام، يسمح بضرب الطفل لغرض التربية للحفاظ على مصلحة الطفل، بل ويؤمر المربي بذلك إذا لم تنجح الأساليب اللينة واللطيفة. إن أمر الصلاة، على سبيل المثال، فيها يكون واضحا جدا مصلحة الطفل

---

[60]Mulla Ali al-Qāri, *Mirqāt al-Mafātih Sharh Mishkāt al-Mashābih*, Jilid 2 (Beirut: Dār al-Kutub Ilmiyah, n.d.), 277.

[61]Badruddin al-`Aini, *'Aun al-Ma'būd Sharh Sunan Abi Dawūd* (Dār al-Ihyā' Turats, n.d.), 69.

[62]Imam al-Suyūthi, *Al-Dībāj `alā Sahīh Muslim Ibn al-Hallāj*, Jilid 4 (Dār Ibn 'Affān li al-Nashr wa al-Tauzī', 1996), 255.

[63]Muhammad `Athiyah al-Abrāshī, *Al-Tarbiyah al-Islāmiyah wa Falāsifatuhā* (Beirut: Dār al-Fikr, 1969), 155.

[64]Ibid.

في الدنيا لأن الصلاة يمكن أن تمنع الأعمال السيئة والمنكرة، وبالنسبة لأولئك الذين يتركون الصلاة، فإن جزاءهم نار جهنم في الحياة الآخرة والعياذ بالله. ولكن في ضرب الطفل يجب اتباع القواعد التالية، وهي: (1) أن يبلغ الطفل سن العاشرة من عمره، (2) يتجنب ضرب الوجه والأجزاء الحيوية الأخرى، (3) تكون الضربات ليست قاسية وغير خشنة، و (4) يجب ألا يضرب على الفور. يتم إعطاء الطفل أولا الفرصة للتوبة عما فعله وتصحيح أخطائه. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون الضرب لأغراض تعليمية الملاذ الأخير بعد أن فشل الوسائل الأخرى. وقد أمر الخليفة هارون الرشيد بهذه الطريقة التدريجية عندما سلم ابنه إلى عبد الله بن المبارك الملقب بالأحمر (معلم ابنه المستقبلي) ليتم تعليمه على النحو التالي: "يا أحمر، إن أمير المؤمنين قد دفع إليك مهجة نفسه وثمرة قلبه، فصير يدك عليه مبسوطة، وطاعته لك واجبة؛ فكن له بحيث وضعك أمير المؤمنين. أَقْرِئْهُ القرآن، وعرِّفه الأخبار، وروِّه الأشعار، وعلمه السنن، وبصِّرْه بمواقع الكلام، وامنعه من الضحك إلا في أوقاته، وخذه بتعظيم بني هاشم إذا دخلوا عليه، ورفع مجالس القواد إذا حضروا مجلسه، ولا تَمرّن بك ساعة إلا وأنت مغتنم فيها فائدة تفيده إياها من غير أن تحزنه، فتميتَ ذهنه، ولا تمعن في مسامحته، فيستحلي الفراغ ويألفَه، وقوِّمه ما استطعت بالقرب والملاينة، فإنْ أباهما فعليك بالشدة والغلظة[65].

وهكذا، ففي الشريعة الإسلامية، يمنع تماما أي شكل من أشكال العنف لأنه ينتهك الاحتياجات الأساسية للإنسان (الأصول الخمسة)، وهي الاحتياجات التي توصف بالاحتياجات الضرورية. إن انتهاك حقوق واحتياجات الإنسان الأساسية يعني أن الابتعاد عن تحقيق المصالح وهو هدف الشريعة الإسلامية. لذلك، يجب

[65]Ibn Khaldūn, *Muqaddimah Ibn Khaldūn*, 2nd (Damaskus: Maktabah al-Hidayah, 2004), 356-357.

معاقبة المعتدين ومعاقبتهم وفقا لدرجة الجرم أو الذنب. ولكن، ومن أجل الأغراض التعليمية ومن أجل مصلحة الطفل، مثل الأمر بأداء الصلاة كأحد أركان الإسلام، تسمح الشريعة الإسلامية للوالدين بضرب الأبناء إذا لم تنجح الطرق الأخرى. لكن الضرب يجب أن يتم بحذر وكملاذ أخير. وهكذا، فإن النهج الرحيم له الأسبقية في التربية من أجل التدريب على الامتثال والطاعة في أداء تعاليم الإسلام، زيادة على ذلك لأن الإسلام دين جعله الله حاضرا لنشر الرحمة في جميع أنحاء الكون.

نتيجة البحث

تبين البيانات المتعلقة بالعنف في الوحدات التعليمية أن الطلاب يحتلون المرتبة الأعلى كجناة للعنف وكضحايا له أيضا. يليهم المعلمون بوصفهم مرتكبي العنف ضد الأطفال، وفي بعض الحالات، يصبح المعلمون ضحايا لعنف الطلاب. دون إهمال العنف من قبل زملائهم الطلاب، يجب أن يكون فعل العنف الذي يرتكبه المعلم ضد الطلاب أو العكس مصدر قلق مشترك. علاوة على ذلك، فإن الأخبار المنتشرة في وسائل الإعلام عن بعض الحالات التي تبين وقوع العنف الجسدي من جانب المعلمين ضد الطلاب أو العكس إلى حد التسبب في دخول الضحايا إلى المستشفى وحتى موت الضحية. إن المؤسسات التربوية هي مكان لتطوير الإمكانات، وتشكيل الشخصية، وتعزيز إنجازات الطلاب. لتحقيق ذلك، يجب أن يكون المعلمون أفرادا ذات شخصيات نبيلة، ومعرفة واسعة، ويكونون محبين للعمل التربوي. وفي الوقت نفسه، يجب على الطلاب أيضا وضع أنفسهم كمتعلمين متعطشين للمعرفة ومحترمين لمعلميهم. وبالتالي، يمكن بناء علاقة قوية بين المعلم والطالب مبنية على أساس التعاطف والإخلاص والاحترام.

المراجع

(KP3A), Kementerian Pemberdayaan Perempuan dan Perlindungan Anak. "Peta Sebaran Kasus Kekerasan Anak," 2022.

Al-`Aini, Badruddin. *'Aun Al-Ma'Būd Sharh Sunan Abi Dawūd*. Dār al-Ihyā' Turats, n.d.

Al-Abrāshī, Muhammad `Athiyah. *Al-Tarbiyah Al-Islāmiyah Wa Falāsifatuhā*. Beirut: Dār al-Fikr, 1969.

Al-Baihaqi, Imam. *Sunan Al-Qubra*. Juz 6. Beirut: Dār al-Kutub al-Ilmiyah, 2003.

Al-Bukhārī, Imām. *Al-Adab Al-Mufrad*. Kairo: Al-Matba`ah al-Salafiyah wa Maktabatuhā, 2011.

———. *Sahīh Al-Bukhārī*. Beirut: Dār ibn Katsīr, 2002.

Al-Ghazālī, Imam. *Al-Mustashfā Min `Ilm Al-Usūl*. Madinah: Dal al-Kutub al-Ilmiah, 1993.

———. *Iḥyā' `Ulūm Al-Dīn*. Juz 1. Semarang: Toha Putera, n.d.

Al-Jāwī, Muhammad Umar ibn Nawawī. *Nihāyat Al-Zain Fī Irshād Al-Mubtadi'īn*. Lebanon: Dār al-Kutub al-Islamiyah, 2002.

Al-Khallaf, Abd al-Wahhab. *Ilmu Usūl Al-Fiqh*. Kuwait: Dār al-Qalam, 1982.

Al-Naḫlāwī, Abd al-Raḫman. *Usūl Al-Tarbiyah Al-Islāmīyah Wa Asālībuhā Fī Al-Bait Wa Al-Madrasah Wa Al-Mujtama'*. Damaskus: Dār al-Fikr, 2010.

Al-Qāri, Mulla Ali. *Mirqāt Al-Mafātih Sharh Mishkāt Al-Mashābih*. Jilid 2. Beirut: Dār al-Kutub Ilmiyah, n.d.

Al-Shāthibī, Abū al-Ishāq. *Al-Muwāfaqāt Fī Usūl Al-Sharī`ah*. Juz II. Dār ibn `Affan, 1997.

Al-Suyūthi, Imam. *Al-Dībāj `alā Sahīh Muslim Ibn Al-Hallāj*. Jilid 4. Dār Ibn 'Affān li al-Nashr wa al-Tauzī', 1996.

Al-Syāthirī, Ahmad ibn Umar. *Nail Al-Rajā' Bi Sharh Safīnat Al-Najā'*. Lebanon: Dār al-Minhāj, 2007.

Al-Tirmidzī, Imam. *Sunan Al-Tirmidzī*. Riyadh: Maktabah al-Ma'arif, 1996.

Audah, Abdul Qadir. *Al-Tashrī` Al-Jinā'ī Al-Islāmī*. Beirut: Muassasah al-Risalah, 1992.

Bowen, Glenn A. "Document Analysis as A Qualitative Research

Method." *Qualitative Research Journal* Vol 9 No 2 (2009): 27–48.

Dāud, Imam Abū. *Sunan Abī Dāud*. Riyadh: Maktabah al-Ma'arif, 2003.

Fahmi, Asma Hasan & Ibrahim Husein. *Sejarah Dan Filsafat Pendidikan Islam*. Jakarta: Bulan Bintang, 1979.

Firdaus. "Esensi Reward Dan Punishment Dalam Diskursus Pendidikan Agama Islam." *Jurnal Pendidikan Agama Islam Al-Thariqah* 5 (1) (2020): 19–29. https://doi.org/DOI: https://doi.org/10.25299/al-thariqah.2020.vol5(1).4882.

Guci, Alexander. "Ganjaran Dalam Pendidikan Perspektif Al-Qur'an." Institut PTIQ Jakarta, 2022.

HAM, Komnas. "Struktur Organisasi Komnas HAM," 2022.

Hanafi, A. *Asas-Asas Hukum Pidana Islam*. Jakarta: Bulan Bintang, 1989.

Kementerian P3A. *Panduan Sekolah Ramah Anak*. Jakarta: Deputi Tumbuh Kembang Anak KP3A, 2015.

Khaldūn, Ibn. *Muqaddimah Ibn Khaldūn*. 2nd ed. Damaskus: Maktabah al-Hidayah, 2004.

Khotimah, Khusnul. "Hukuman Dan Tujuannya Dalam Perspektif Hukum Islam." *Jurnal Ilmiah Mizani; Wacana Hukum, Ekonomi, Dan Keagamaan* 1 (2) (2014): 1–9. https://doi.org/http://dx.doi.org/10.29300/mzn.v1i2.57.

Komisi Perlindungan Anak Indonesia (KPAI). "Catatan Pelanggaran Hak Anak Tahun 2021 Dan Proyeksi Pengawasan Penyelenggaraan Perlindungan Anak Tahun 2022," 2022.

Kosim, Mohammad. *Pengantar Ilmu Pendidikan*. Jakarta: RajaGrafindo Persada, 2021.

KPAI. "Data Kasus Perlindungan Anak 2016-2020," 2021.

———. "Komisi Perlindungan Anak Daerah," 2022.

Maimun, and Mohammad Kosim. *Moderasi Islam Di Indonesia*. *LKiS*. Vol. 7, 2019. https://www.researchgate.net/publication/269107473_What_is_governance/link/548173090cf22525dcb61443/download%0Ahttp://www.econ.upf.edu/~reynal/Civil wars_12December2010.pdf%0Ahttps://think-asia.org/handle/11540/8282%0Ahttps://www.jstor.org/stable/41857625.

Muaja, Harly Stanly. "Dilema Hukuman Fisik Oleh Guru Terhadap Murid Di Sekolah." *Lex et Societatis* 9 (2) (2021): 1–13.

https://doi.org/DOI: https://doi.org/10.35796/les.v9i2.35091.
Mubarok, Husni. "Demokrasi, Politik Identitas, Dan Kohesi Sosial." *Jurnal Bimas Islam* 11, no. 2 (June 30, 2018): 365–400. https://doi.org/10.37302/JBI.V11I2.57.
Muhadjir, Noeng. *Metodologi Penelitian Kualitatif*. Yogyakarta: Rake Sarasin, 2000.
Muslim, Imam. *Sahih Muslim*. Riyadh: Dār al-Taybah, 2006.
Nur, Iffatin, Syahrul Adam, and M. Ngizzul Muttaqien. "Maqāṣid Al-Sharī'at: The Main Reference and Ethical-Spiritual Foundation for the Dynamization Process of Islamic Law." *Ahkam: Jurnal Ilmu Syariah* 20, no. 2 (2020): 331–60. https://doi.org/10.15408/AJIS.V20I2.18333.
P3A, Kementerian. "Komisi Perlindungan Perempuan Dan Anak Daerah," 2022.
Prevention, Centers for Disease Control and. "Preventing Violence against Children and Youth Globally," 2022.
Robert Bogdan & S.K. Biklen. *Qualitative Research for Education*. Boston: MA Allyn and Bacon, 1992.
Sulistiani, Siska Lis. "The Legal Position of Waqf for Non-Muslims in Efforts to Increase Waqf Assets in Indonesia." *Samarah*, 2021. https://doi.org/10.22373/sjhk.v5i1.9161.
Susan Hillis, James Mercy, Adaugo Amobi & Howard Kress. "Global Prevalence of Past-Year Violence Against Children: A Systematic Review and Minimum Estimates." *Pediatrics* 137 (3) (2016). https://doi.org/https//doi.org/10.1542/peeds.2015-4079.
Taufiq, Muhammad. "A Critique against the Perspective of Al-Thufy on the Contradiction of Maslahat and the Holy Text." *Millati: Journal of Islamic Studies and Humanities* 5, no. 2 (2020): 121–28. https://doi.org/10.18326/mlt.v5i2.121-128.
———. "Istishhâb Sebagai Teori Hukum Islam Sebuah Tinjauan Historis." *Ijlil* 1, no. 1 (2019): 33–44. https://doi.org/10.35719/ijl.v1i01.74.
———. "Moderasi Dalam Jihad Perspektif Fikih Siyasah: Analisis Kritis Terhadap Terorisme Dan Radikalisasi Jihad." *As-Shahifah: Journal of Constitutional Law and Governance* 2, no. 1 (2022): 1–14. http://ejournal.iainmadura.ac.id/index.php/asshahifah/article/view/6294.

UNICEF. "Global Annual Results Report 2021: Every Child Is Protected from Violence and Exploitation," 2021.

Widiyono, Rizki Ailulia & Aan. "Studi Kasus: Penangan Masalah School Refusal Melalui Teknik Self Instruction Pada Anak Sekolah Dasar." *JKI (Jurnal Konseling Indonesia)* 7 (1) (2022): 29–38. https://doi.org/https://doi.org/10.21067/jki.v7i1.5728.

Women, International Center for Research on. "Are Schools Safe and Gender Equal Spaces? Finding of a Baseline Study of School Related Gender-Based Violence in Five Countries in Asia," 2015.

Yahidin. "Teks Dan Konteks Perang Dalam Al-Qur'an; Sebuah Pendekatan Sirah Nabawiyah Dan Hadis." *El-Afkar Jurnal Pemikiran Islam Dan Tafsir Hadis* 4 (2) (2015): 127–40.

Zuhairini. *Filsafat Pendidikan Islam*. Jakarta: Bumi Aksara, 1995.